

Distr.: General
5 March 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة العاشرة

اسطنبول، تركيا، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
الغابات والتنمية الاقتصادية

رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن ألمانيا قامت بتنظيم مؤتمر تحت عنوان "إسهامات الغابات في إرساء اقتصاد أخضر"، عُقد في بون بألمانيا، في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وقد تمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر بوصفه مبادرة قطرية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن كيفية تحقيق إمكانات الغابات في بناء اقتصاد أخضر كمساهمة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في اسطنبول، تركيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم الموجز المرفق الذي أعده الرئيسان عن المؤتمر بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة العاشرة للمنتدى. وقد تلقى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضا نسخة من طلب تعميم الموجز على المشاركين في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠.

(توقيع) بيتر فيتيفغ

السفير

الممثل الدائم لألمانيا

* E/CN.18/2013/1/Rev.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

250313 190313 13-24882 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

المبادرة القطرية "مساهمة الغابات في إرساء اقتصاد أخضر"
الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
بون، ألمانيا

موجز مقدم من الرئيسين

أولا - مقدمة

١ - "ينبغي للعناصر الثلاث المتمثلة في النمو الأخضر العالمي أن تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على قدم المساواة. ولأننا نعيش في عصر يتسم بالأزمات في المجالات الثلاث التالية: الغذاء والوقود والتمويل، فإننا بحاجة إلى تعزيز العناصر الثلاث التالية: الاقتصاد والبيئة والمساواة العالمية". (الأمين العام، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بمناسبة منتدى النمو الأخضر العالمي المنعقد في كوبنهاغن).

٢ - وعُقد المؤتمر المعنون "إسهامات الغابات في إرساء اقتصاد أخضر"، وهو عبارة عن مبادرة قطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في بون، ألمانيا. وقد تولت ألمانيا استضافة المؤتمر، بينما شارك في رعايته كل من فنلندا والنمسا. وحضر المؤتمر أكثر من ١٠٠ من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجموعات الرئيسية للمجتمع المدني في أزيد من ٤٥ بلدا.

٣ - واشترك في رئاسة المؤتمر كل من السيد مانفريد كونوكيفيتس، نائب المدير العام المعني بالسياسات العالمية والقطاعية بالوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، والسيد إيفرتون فييرا فارغاس، سفير البرازيل لدى ألمانيا.

٤ - وتمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن كيفية تحقيق إمكانات الغابات في بناء اقتصاد أخضر كمساهمة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) والدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

٥ - ويبرز هذا الموجز المسائل الرئيسية التي نوقشت والنتائج الرئيسية للمؤتمر. كما يصف التصورات العامة لدى المشاركين، إلا أن ذلك لا يعني ضمنا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل عناصر هذا الموجز، الذي يتولى الرئيسان المسؤولية الكاملة عنه. وللحصول على

مزيد من تفاصيل المناقشة، يمكن الاطلاع على وقائع المؤتمر في الموقع التالي:
<http://www.un.org/esa/forests/gov-unff.html>

ثانياً - النتائج الرئيسية للمؤتمر

ألف - تؤدي الغابات دوراً رئيسياً في الانتقال إلى اقتصاد أخضر

٦ - تكتسي الغابات أهمية كبيرة في تحقيق عملية انتقال نحو اقتصاد أخضر، وهو ما من شأنه أن يساهم في التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - وتؤدي الغابات دوراً حاسماً في رفاه الإنسان والحد من الفقر في جميع الميادين والقطاعات الاقتصادية. وهي توفر مجموعة متنوعة من السلع والخدمات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل والحد من المخاطر البيئية ومن حالات الندرة الإيكولوجية. كما أنها توفر الدخل وأسباب الكفاف لمئات الملايين من الناس. فمصادر كسب أكثر من ١,٦ بليون شخص تتوقف على السلع والخدمات الحرجية.

٨ - وتضيف المنتجات الحرجية الخشبية والمصنعة والمنتجات الحرجية غير الخشبية قيمة كبيرة للاقتصاد العالمي. ويوفر قطاع الغابات ذو القيمة المضافة والقدرة التنافسية فرص عمل، وبالتالي فإنه يساهم إلى حد كبير في توفير سبل العيش والقضاء على الفقر، لا سيما في المناطق الريفية. ولكي يكون مستداماً وتنافسياً، يجب على قطاع الغابات أن يطور قدرته الكامنة على زيادة تحسين كفاءته في استخدام الموارد الطبيعية وفي العمل في نفس الوقت على الحد من أثره الإيكولوجي من حيث الفضلات السائلة والانبعاثات والنفايات. وتوفر الاستثمارات المراعية للبيئة في قطاع الغابات معدلات عوائد آمنة وطويلة الأجل إلى جانب العديد من المنافع المشتركة المتعلقة بالمناخ، والتنوع البيولوجي، ووظائف الحماية المتعلقة بالتربة، والمياه والتحكم في الفيضانات، فضلاً عن العمالة. ويمكن لهذه الاستثمارات أيضاً أن تؤدي دوراً في مساعدة البلدان على التعافي من الأزمة المالية الحالية.

باء - إحراز تقدم كبير منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢

٩ - لقد تغير العالم إلى حد كبير منذ عام ١٩٩٢، سياسياً وبيئياً واقتصادياً وثقافياً، وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات. وتتيح الأزمة المالية الحالية فرصاً للانتقال نحو اقتصادات أكثر استدامة. وتتضافر التحولات نحو حوكمة مفتوحة وشاملة للجميع وتوافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة لكي تتيح إمكانية اتباع خيارات مستنيرة من قبل واضعي السياسات والمواطنين والمستهلكين والمنتجين. وقد تغيرت أيضاً التصورات والرؤى إزاء

الغابات حيث أضحت القيم التي تنطوي عليها الغابات والإسهامات التي تقدمها في التنمية المستدامة أكثر جلاء. وتتيح هذه التغييرات فرص الحفاظ على الغابات واستغلالها على نحو مستدام باعتبارها عنصرا رئيسيا من عناصر إرساء اقتصاد أخضر.

١٠ - وقد أُحرز تقدم كبير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في تعزيز مساهمة الغابات في التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وهناك فهم أفضل على نطاق أوسع للإدارة المستدامة للغابات، وهناك اتفاق حاليا بشأن الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات باعتباره صكا شاملا يتضمن الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات. وبالإضافة إلى ذلك، أُدمجت مسائل تتصل بالغابات في أعمال العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقيات ريو الثلاث، وهي: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ومن بين مجالات التقدم الملموسة أيضا الإدارة المجتمعية للغابات، وتوسيع المناطق الحرجية المحمية، وزيادة وتيرة التحريج، والعلوم والرصد في مجال الغابات، ومشاركة أصحاب المصلحة في المداولات الدولية المتعلقة بالغابات.

١١ - وأحرز تقدم أيضا في مجال إنفاذ قوانين الغابات والحوكمة والتجارة ذات الصلة وفي تطبيق الآليات الطوعية القائمة على السوق. ويتزايد الاعتراف بأهمية الغابات في التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه وفي استضافة معظم التنوع البيولوجي البري. وتبين بعض البلدان كيف يمكن للغابات أن تصبح محور التحول نحو اقتصاد أخضر.

١٢ - ويرز نموذج جديد للتعاون الدولي، يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين الشمال والجنوب على مستوى الحكومات ومع القطاع الخاص، بتسخير القدرات القائمة وبناء قدرات جديدة تأخذ في الاعتبار على نحو متزايد وجهات نظر البلدان النامية واحتياجاتها.

جيم - الغابات من أجل المستقبل

١٣ - يتيح الاقتصاد الأخضر الناشئ فرصة فريدة من نوعها لتحقيق كامل إمكانات الغابات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك القدرة على مواجهة الأخطار والكوارث البيئية. ويمكن للغابات بفضل المنتجات والخدمات التي تقدمها أن تسهم في التغلب على بعض التحديات التي تواجه العالم اليوم، مثل الفقر والجوع وندرة المياه، والحاجة إلى العمالة، والطاقة المتجددة، وكفاءة الموارد، والاقتصاد المنخفض الكربون، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي. بيد أن تحقيق هذه الإمكانيات يتطلب سياسات مبتكرة وإيجاد حلول سوقية تضيف القيمة المناسبة على الفوائد المتنوعة التي تقدمها الغابات وتُظهر الغابات

على أنها أصول جديدة بالاستثمار في النظام الاقتصادي. وتشكل الاستثمارات في الغابات وإصلاح الغابات والابتكار في الإنتاج القائم على الغابات عناصر هامة في الاقتصاد الأخضر.

دال - العوائق

١٤ - وفقا للتقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠١٠ الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تم خلال العقد الماضي تحويل حوالي ١٣ مليون هكتار من الغابات إلى استخدامات أخرى أو فقدت لأسباب طبيعية سنوية، في مقابل ١٦ مليون هكتار في التسعينات من القرن الماضي. وهناك تنافس متزايد على الأراضي، ويفضل النظام الاقتصادي الحالي الفوائد الاقتصادية القصيرة الأجل على الاستثمارات المستدامة طويلة الأجل، وهو ما يكون على حساب الغابات. ولا تؤخذ القيم الاقتصادية للسلع والخدمات الحرجية في الحسبان بشكل كامل ولا تنعكس بالقدر الكافي في السوق وفي عمليات صنع القرارات الحكومية. وهناك طلب متزايد ومنافسة على المنتجات والخدمات الحرجية والأغذية والمواد الخام بسبب زيادة تعداد سكان العالم وتغير أنماط الاستهلاك، وهو ما يرجح أن يؤدي إلى تفاقم الضغوط الحالية على الغابات في العقود القليلة القادمة. والإدارة المستدامة للغابات عنصر أساسي من عناصر التصدي لهذه التحديات.

هاء - إطلاق العنان لإمكانات الغابات

١٥ - يتيح ظهور اقتصاد أخضر فرصة لوضع أطر السياسات وأدوات السوق التي تحد بشكل فعال من إزالة الغابات وتدهورها وتعمل على إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للغابات للمساهمة في التنمية المستدامة طويلة الأجل. ومن بين مجالات العمل الرئيسية المؤسسات والحوكمة وأصحاب المصلحة؛ وتقييم الغابات وتمويلها؛ والمنافع البشرية؛ والمنتجات القائمة على التكنولوجيا الأحيائية والقطاع الخاص.

١ - المؤسسات والحوكمة وأصحاب المصلحة

١٦ - يشمل الاقتصاد الأخضر والغابات عدة قطاعات. وثمة حاجة إلى التغلب على تجزئة القطاعات والمؤسسات التي تتعامل مع الغابات. ويمكن لوضع سياسات شاملة ومشاركة بين القطاعات والمؤسسات أن يساعد على القيام بهذه المهمة. وثمة حاجة إلى مراعاة الظروف والأولويات والقدرات الوطنية. وبذلك يمكن للبلدان أن تتبع نهجا تدريجيا وشفافا يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة من أجل بناء الثقة والاطمئنان.

١٧ - ويتيح الاقتصاد الأخضر فرصة لجميع البلدان لتعزيز مواطن القوة وسد الثغرات وتحسين الأداء في الأطر القانونية ذات الصلة بالغابات وممارسات الحوكمة التي تربط بين حماية النظم الإيكولوجية للغابات واستغلالها، وسبل عيش المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، والاستثمارات الصغيرة والكبيرة وغير ذلك من القضايا.

١٨ - وثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات على النحو التالي:

- توسيع منظور السياسات الحرجية من أجل تحقيق نهج أكثر شمولاً لإزاء الغابات من خلال مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية
- السعي إلى تحسين مستوى التنسيق بين الوكالات والتخطيط المشترك بينها، وإقامة شبكات وشراكات بين مختلف القطاعات والمؤسسات
- زيادة الوعي السياسي بالغابات وإدراج الغابات والحراجة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بطريقة شاملة تقوم على المشاركة، بوسائل منها التصدي لدور الشباب والمسائل الجنسانية؛ والنظم العادلة لحيازة الأراضي؛ ورابطات ملاك الأراضي والروابط المجتمعية؛ والحاجة إلى أطر قانونية ومؤسسية فعالة لتدابير مكافحة الفساد؛ ودور العلم وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات
- تهيئة الظروف المواتية والقدرات اللازمة لزيادة فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخدمات التكنولوجيا الجغرافية المكانية في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من نقص في الخدمات، وذلك بغرض دعم اتخاذ القرارات بطريقة شفافة تقوم على المشاركة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية
- تحسين عملية التنسيق فيما بين المنظمات الدولية بتعزيز أعمال الشراكة التعاونية في مجال الغابات وأعضائها
- الاستفادة الكاملة من استعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في عام ٢٠١٥.

٢ - تقييم الغابات وتمويلها

١٩ - توفر الغابات طائفة متنوعة من السلع والخدمات التي تشكل أصولاً رئيسية في الاقتصاد الأخضر. ويمكن لدمج قيم الحراج في القرارات المتعلقة بوضع السياسات الوطنية أن يساعد على تحويل السياسات الاقتصادية الوطنية نحو اقتصاد أخضر في سياق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة إلى زيادة الوعي لدى واضعي

السياسات والمجتمع عموماً بالإمكانات الكامنة في الغابات فيما يخص العمالة والمياه والمناخ والتنوع البيولوجي والطاقة والأمن الغذائي والحد من مخاطر الكوارث وتنمية الأرياف والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي. ولزيادة مساهمة الغابات إلى أقصى حد ممكن، ينبغي اغتنام الفرص القائمة وسد الثغرات في مجالات من قبيل تقييم السلع والخدمات الحرجية وإدراج القيم الحرجية في نظم المحاسبة الوطنية، والاتصال وتبادل المعلومات وما يتصل بذلك من قدرات.

٢٠ - وثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات على النحو التالي:

- توفير وتبادل المعلومات والخبرات والأدوات فيما يتعلق بتقييم السلع والخدمات الحرجية، بما في ذلك مساهمة القطاع غير الرسمي، وإدراجها في نظم المحاسبة الوطنية؛ وبناء القدرات ذات الصلة، بما يشمل القدرات البشرية، لأغراض تطبيقات قطرية بعينها، تنطوي على الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والقطاع الخاص
- استغلال تمويل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات لزيادة مساهمة الغابات إلى أقصى حد ممكن في الاقتصاد الأخضر، مع مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي الخفيف
- تشجيع الإصلاحات المالية لتحفيز التحول إلى اقتصاد أخضر، مع مراعاة الظروف الوطنية للبلدان
- تشجيع وضع واستخدام نظام للمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية المتعلقة بالغابات
- بدء إجراء تقييم شامل للمعارف المتاحة بشأن تقييم السلع والخدمات الحرجية في الممارسة العملية.

٣ - المنافع البشرية

٢١ - يشكل المستفيدون أحد المبادئ التوجيهية والخصائص الرئيسية للاقتصاد الأخضر. وتوفر الغابات مجموعة كاملة من المزايا، سواء كانت بيئية (الماء وعزل الكربون)، أم اجتماعية (الأهمية الثقافية والمأوى)، أم اقتصادية (الدخل والعمالة). فهي تتيح فرصة فريدة من نوعها، بل إنها تتيح في كثير من الحالات فرصة وحيدة لتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل على نحو مستدام ومن ثم الحد من الفقر، وخاصة بالنسبة للشعوب الأصلية التي تعتمد على

الغابات والمجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق المحرومة اقتصاديا والمناطق الريفية في جميع البلدان.

٢٢ - وثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات على النحو التالي:

- تعزيز مشاركة مجموعات أصحاب الحقوق في الغابات، مثل المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وملاك الأراضي أو الغابات وغيرهم من أصحاب المصلحة، بوضع وتنفيذ إطار قانوني وإطار للسياسات من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالغابات وفي وضع آليات تقاسم المنافع المتأتية من منتجات وخدمات حرجية بعينها
- بحث وتطوير نماذج واضحة لتقاسم المنافع
- إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل انطلاقاً من المنتجات والخدمات الحرجية على المستوى المحلي
- الاعتراف بالممارسات المحلية والعرفية في القانون أو في السياسات ومراعاتها في ممارسة الإدارة المستدامة للغابات
- ينبغي للحكومات الوطنية أن تبحث خيارات وضع ترتيبات واضحة وملائمة لحيازة الغابات تكون مفيدة للناس
- تشجيع الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية على توجيه الموارد إلى أصحاب المصلحة المحليين لتحسين إدارة المعارف، والتنظيم، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية
- وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية للاتصال إزاء دور الغابات في إرساء اقتصاد أخضر، تستهدف جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في مختلف القطاعات
- التنفيذ الكامل للالتزامات الدولية فيما يتعلق باحترام المعارف التقليدية المتصلة بالغابات والحفاظ عليها وصيانتها، وتطبيق المنافع المتأتية منها وتقاسمها، وتنفيذ مبدأ الموافقة الحرة المسبقة عن علم على نحو ما تم إرساؤه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٤ - المنتجات القائمة على التكنولوجيا الأحيائية والقطاع الخاص

٢٣ - توفر الغابات العديد من الموارد المتجددة، وبالتالي فإن قطاع الغابات بمقدوره تلبية احتياجات الأسواق المتنامية والمتغيرة، لا سيما فيما يخص الأغذية والأعلاف والألياف

والوقود والمأوى، أو المنتجات القائمة على التكنولوجيا الأحيائية التي تستمد من الموارد المتجددة البيولوجية وخدمات النظام الإيكولوجي.

٢٤ - وأحرز قطاع الغابات تقدما كبيرا في مجال تحسين إدارة الغابات وعمليات الإنتاج وفي إثباته للأسواق مدى التقدم المحرز من خلال إصدار الشهادات الحرجية الطوعية والتحقق من سلسلة الجهات المسؤولة. بيد أنه يلزم القيام بالمزيد لضمان تكافؤ الفرص بين مختلف المنتجات و/أو المناطق، بما يتفق وينسجم مع الالتزامات الدولية ذات الصلة، ولتوسيع الأسواق المراعية للبيئة من خلال زيادة الاستعداد للدفع لقاء المنتجات الخضراء؛ وتحسين فرص الحصول على معلومات السوق؛ وتوعية المستهلك. ويمكن للابتكار في إدارة الغابات وتكنولوجيات المعالجة والمنتجات الجديدة الحرجية والقائمة على التكنولوجيا الأحيائية أن تلبى احتياجات الأسواق المتنامية والمتغيرة وتوقعات المجتمع.

٢٥ - وثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات على النحو التالي:

- كفالة أن تضمن الأدوات المستخدمة لتعزيز وإثبات استدامة إدارة الغابات وعمليات الإنتاج منافسة نزيهة مع القطاعات الأخرى القائمة على الموارد وأن تضمن تجارة عادلة فيما بين البلدان، وألا تشكل حواجز غير جمركية أمام التجارة
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الحوار وتدفع المعلومات بين العلم والممارسة على طول سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة بأكملها
- تخصيص التمويل الابتدائي من القطاع العام و/أو الخاص من أجل (أ) مساعدة المجتمعات المحلية على تطوير المشاريع التجارية والوصول إلى الأسواق؛ (ب) ودعم البحث والتطوير في المرحلة السابقة للمنافسة بغرض الابتكار
- ضمان الشفافية في الأسواق وسلاسل الأنشطة المولدة للقيمة من أجل المنتجات والخدمات الحرجية
- تعزيز إمكانات منتجات الأخشاب المقطوعة باعتبارها من وسائل تخزين الكربون على المدى الطويل والاستعاضة عن مواد أخرى أقل مراعاة للمناخ أو البيئة.

واو - القضايا الشاملة

٢٦ - تستحق القضايا الشاملة التالية اهتماما خاصا عند اتخاذ إجراءات لزيادة مساهمة الغابات في إرساء اقتصاد أخضر:

- تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الحرجية على الصعيدين الوطني والدولي
- تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ونشرها
- تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية انطلاقاً من جميع المصادر من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات
- تعزيز تنمية القدرات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والمجتمعات المحلية
- تعزيز مشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة وإشراكها بفعالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها
- مواصلة تعزيز التعاون الدولي في مجال تقييم ورصد الغابات وما تقدمه من منتجات وخدمات
- الاعتراف بالمبادرات التي يقودها أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي ودعمها للارتقاء بمساهمة الغابات في إرساء اقتصاد أخضر.